

## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (4) لسنة (2017م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الأحد 20 جمادى الآخرة سنة 1438 هجرية، الموافق 2017/3/19 ميلادية،

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبد الكريم الخراساني
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري  
سكرتير مجلس الإدارة

### تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من شركة برونز للتجارة والمعادن  
ضد  
مكتب الأشغال العامة بأمانة العاصمة بشأن بيع حديد تالف في المزايدة رقم (1/2016م).

### الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2016/12/20م تلقت الهيئة العليا عريضة من شركة برونز للتجارة والمعادن تضمنت الطعن في إجراءات المزايدة تأسيساً على أنها مخالفة للإجراءات القانونية، وطلبت إيقاف إجراءات المزايدة ووقف التحميل والتوجيه بعمل مزايدة وفقاً لقانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.

ثانياً: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الجهة المشكو بها برقم (686) وتاريخ 2016/12/21م تضمنت طلب الرد على التظلم وموافاة الهيئة بأوليات المزايدة، وبناءً عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (50) وتاريخ 2017/1/18م تضمنت التالي:

1. تؤكد أن الشكوى كيدية ولا تحمل أدنى المعايير في التعامل، وكان الأخرى بالقائمين على الشركة التقدم إلى المكتب للنظر في الادعاء علماً بأن الشركة ذكرت أن هناك توجيهات باستبعادها من المزايدة وعدم تقديم الدعوة لها للحضور لتقديم عطاء، وهذا محض افتراء وبعداً عن الواقع، والمكتب حريص على هذا الجانب ولا يوجد شيء مما ذكر في الشكوى ولم يقيم المكتب بجزء مما ذكرت الشركة، وللأسف لم تقدم الشركة أي طلب أو عطاء للمكتب حسب ما قالت أنها كانت مستعدة لدفع مبلغ (30000) للطن الواحد علماً أن المكتب حرص على أن تكون القيمة السعرية للطن والوقوف على الحد الأعلى للطن بمبلغ (20000) ريال وهو أعلى سعر مقدم وكان الأولى والصالح العام الأخذ بسعر الشركة المزعوم (30000) ريال في حالة الثبوت وتقديم العطاء بتلك القيمة وهذا دليل على أن الشركة لم تكن مشاركة في عملية المزايدة وتقديم العطاءات.

